

المساواة بين الجنسين والتطرف في منطقة غرب آسيا
وشمال أفريقيا: «جنسنة» التطرف



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧



أنتجت المادة في هذه النشرة من قبل الأثنية أوزبورن. ودعمت الجمعية الهولندية للبحوث العلمية تمويل هذه النشرة. والتي تعكس آراء مؤلفيها وليس بالضرورة وجهة نظر الجمعية.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذه النشرة كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wanainstitute.org.

نشرت بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلف: الأثنية أوزبورن

تحرير: لوك فينلي

تصميم الغلاف: لين سانترمانس

صورة الغلاف: (٢٠ CC BY-NC) Héctor de Pereda

ترجمة: حسن البراري

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. © ٢٠١٧

قائمة المحتويات

1	مقدمة.....	2
2	المساواة الجنسانية عملية ونظريا.....	3
3	النساء كفاعل في التطرف العنيف وفي مكافحته.....	5
4	النساء في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.....	8
5	ضعف تمكين المرأة في الأردن.....	10
6	خاتمة.....	12

1 مقدمة

يُعتقد أن ثلاثة آلاف مقاتل من أصل نحو عشرين ألف مقاتل أجنبي التحقوا بتنظيم داعش هم من النساء. وبينما انصب التركيز بشكل أساسي على أولئك اللاتي جنن من الغرب، إلا أن نساء من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تم استقطابهن أيضاً.¹ لذلك فمن الملح مناقشة العلاقة بين النوع الاجتماعي (الجنس) والتطرف العنيف، ليس فقط لأن النساء يتأثرن بالمنظمات المتطرفة العنيفة بطرق متعددة، بل لأن النساء يلعبن دوراً حيوياً في منع ومكافحة التطرف العنيف. وفي هذا السياق، يستكشف هذا التقرير هذه الروابط من خلال النظر على الأثر المستمر لعدم المساواة بين الجنسين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا – تحديداً في الأردن – على النساء وعلى المجتمع ككل، كما ويدرس كيفية ارتباط هذه العوامل بمنع ومكافحة التطرف العنيف.²

وبالرغم من تقلص الفجوات الجندرية على مدى العقود، إلا أن الرجل ما زال يحظى بنصيب أعلى في عدد من مؤشرات التنمية العالمية امتداداً من التعليم، إلى المشاركة في القوة العاملة والوصول إلى السلطة وحتى في معدل الوفيات عند الأطفال.³ وتسجل منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا إنجازات ضعيفة في الكثير من هذه التصنيفات. ومع أن مبدأ المساواة الجندرية تنجز في قوانين حقوق الإنسان الدولية، وفي خطط العمل الوطنية وأهداف التنمية العالمية والممارسات الإنسانية المثلى، إلا أنه ما زال هناك مقاومة للتغيير لدى قوى السلطة التقليدية. هذا وترتبط كل البنى الاجتماعية وممارساتها ورموزها بالجنس، ما يجعل منه مسألة هامة لبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف.⁴

ومن أجل توضيح العوائق المتأصلة التي تجلبها اللامساواة الجندرية للتنمية، وفهم التأثير السلبي لذلك على مسألة السلوك العنيف والتجانس الاجتماعي سناقش هذا التقرير أولاً مسألة ماذا نعني بالمساواة الجندرية نظرياً وعملياً. وثانياً، يتناول التقرير كيف تستقطب الجماعات المتطرفة العنيفة المرأة وما هو دورها في هذه الجماعات. يرفض العديدون - منهم مسؤولون رسميون أردنيون- الاعتراف بأن المرأة يمكن أن تتطرف وأن تتخرط في الجماعات المتطرفة العنيفة، وتنطوي هذه الرواية على مغالطة خطيرة.⁵ ثالثاً، سيبسط هذا التقرير الضوء على المظاهر المستمرة لانعدام المساواة الجندرية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وفي الأردن على وجه التحديد. وبالرغم أن الأردن قد اتخذ خطوات هامة إلا أنه ما زال هناك عوائق قانونية وبنوية واجتماعية ضد المرأة. وعليه فإن هذا التقرير يُحاجج بأن المساواة الجندرية ركيزة أساسية في كل العمل التنموي بما في ذلك منع ومكافحة التطرف العنيف.

¹ انظر

Laura Sjoberg, "People Not Pawns: Women's Participation in Violent Extremism across MENA," USAID Research Brief, September 2015

² أتقدم بالشكر لكل من الدكتورة إريكا هاربر على مساعدتها في البحث، وخصوصاً في الفصل "النساء كفاعل في التطرف العنيف وفي مكافحته". ولنادين صايغ لمساعدتها في البحث ودعم الصياغة وخصوصاً في الفصل "ضعف تمكين المرأة في الأردن".

³ Esther Duflo, "Women Empowerment and Economic Development," *Journal of Economic Literature* 50, no. 4 (2012): 1051–79.

⁴ Susan Mackay, "Women, Human Security, and Peace-Building: A Feminist Analysis," in *Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-Building*, IPSHU English Research Report Series no. 19, ed. Hideaki Shinoda and Ho-Won Jeong (Hiroshima: Institute for Peace Science, Hiroshima University, 2004), 152–75.

⁵ UN Women Jordan, *Women and Violent Radicalization in Jordan* (Amman: RASED and Search for Common Ground, March 2016).

2 المساواة الجندرية عمليا ونظريا

ثبت بشكل متكرر أن معالجة اللامساواة الجندرية يعود بالنفع على الأفراد وعلى المجتمع بشكل عام، ويعد تمكين المرأة طريقة تفكير حول المساواة، وطريقاً لتحقيقها في ذات الوقت. وتتجذر هذه اللامساواة في اختلال ميزان القوى بين الرجل والمرأة. ويعد كل من انخراط المرأة في المجال العام وحصولها على الفرص والموارد، واستخدام أهليتها بطريقة منتجة وذات معنى مؤشرات هامة على تمكين المرأة في أي مجتمع.⁶

وفي إطار السعي إلى تنفيذ برامج لتمكين المرأة، كان هناك محاولات عديدة لتفسير تمكين المرأة من خلال وسائل كمية، وهو أمر حتمي عندما يرتبط التمكين بالمانحين والموارد المحدودة وحسابات العائد والكلفة.⁷ وقد تؤثر هذه الحاجة لقياس النتائج بطريقة كمية بشكل سلبي على مصداقية التمكين المنشود. وهناك من يجادل بأن جدوى المفهوم تكمن في ضابئته، فحالما يصاحب هذا المفهوم البرامج الأداة الخارجية (external instrumental programming) فإن المرأة موضع البحث تصبح هدفاً قابلاً للقياس لكي يتم تمكينه بطرق معينة.⁸ وإذا كان تمكين المرأة مرتبطاً بقدرتها على اتخاذ قرارات، فإن الخطر الناجم عن برامج تمكين المرأة الخاضعة للقياس يكمن بأن الخيارات المتاحة تصبح مسألة قابلة للتحكم.

تتبنى العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي مقاربة عملية تشمل تمكين المرأة من ممارسة أهليتها في مجالات استراتيجية ذات صلة بالتنمية ومنها السيطرة على الأصول الاقتصادية.⁹ وحتى يتحقق ذلك فإن تمكين المرأة يمكن أن يُقاس وفقاً لقدرتها على الوصول إلى مداخل التوظيف والتقاعد والضمان الاجتماعي والنفقة، والحق في امتلاك ووراثة الأرض واتخاذ قرارات مالية منزلية.¹⁰ وهناك معيار آخر يستعمل بشكل شائع لقياس مستوى تمكين المرأة في اتخاذ القرار في عائلتها وفي حياتها الخاصة، ويشمل هذا المؤشرات المتعلقة بالدور المخصص للزوجات، كيفية تحديد جنسية الأبناء وكيف تنتقل؟ وهل هناك حماية ضد العنف الأسري وضد زواج القاصرات؟ وما هي حقوق المرأة في الزواج وحرية التنقل والقدرة على العمل والحصول على وثائق الهوية؟¹¹ وأخيراً يمكن أن يكون للتمكين صوت في المجتمع وفي السياسة من خلال المشاركة السياسية والتمثيل والانخراط في الأعمال الجماعية.¹²

وكما ينطبق على أي هدف تنموي مدعوم من قبل المانحين، فهناك في الغالب صعوبات في تحديد ما هو الأفضل بالنسبة للفرد مقابل ما يناسب ويتواءم مع الأجندة الأوسع، وعلى أية حال فمن الواضح أن تمكين المرأة مالياً واجتماعياً وسياسياً يعود بالنفع على المرأة وعلى المجتمع الواسع.

وإذا كان تمكين المرأة عاملاً يساعد على تحسين الوضع بالنسبة للمجتمع ككل، ومرتبطة بتشجيع السلام، فينبغي حينها أن يكون له دور مركزي في تصميم برامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وقد تم الاستنتاج بشكل متكرر بأن المرأة يمكن أن تكون مصدراً قيماً للمعلومات عن المجتمع، فالأمهات عادة ما يكنّ في وضع أفضل لملاحظة المراحل المبكرة للتطرف.¹³ وبكل الأحوال فبسبب الدور الجندري المحدد مسبقاً -ولو جزئياً- والذي يدور حول الفصل بين المجالين الخاص (الأنثى) والعام (الذكر) تشعر المرأة في الغالب بغيباب التمكين وانعدام المعلومة، أو تخشى من التقدم بهذه

⁶ "Important Concepts Underlying Gender Mainstreaming," Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, United Nations, 2001.

⁷ نفس المصدر، 18.

⁸ Srilatha Batliwala, *Empowerment of Women in South Asia: Concepts and Practices* (New Delhi: Columbo, 1993).

⁹ "Facts and Figures: Economic Empowerment," UNWOMEN, www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures.

¹⁰ World Bank, *Gender Equality and Development: World Development Report 2012* (Washington, DC: World Bank, 2011).

¹¹ UN Office of the High Commissioner, *Women's Rights Are Human Rights* (New York: United Nations, 2014).

¹² Pilar Domingo et al., "Women's Voice and Leadership in Decision-Making: Assessing the Evidence," Overseas Development Institute, April 2015.

¹³ https://www.researchgate.net/publication/282133333_Women's_Voice_and_Leadership_in_Decision-Making_Assessing_the_Evidence

¹³ UN Women Jordan, *Women and Violent Radicalization in Jordan*.

المعلومات لمن يهيمه الأمر. وعليه فإن فرص المنع المبكر للتطرف تضيع. لكن في حال تمكين المرأة وحصولها على إمكانية التحدث بشكل حر، ومن خلال توفير مجال أو مساحة مدنية لمثل هذه النقاشات، فإن منع ومكافحة التطرف العنيف يمكن أن يحسن قدرة المجتمع على تحديد مسار التطرف المبكر والرد بشكل مناسب.

3 النساء كفاعل في التطرف العنيف وفي مكافحته

طرح الكثير من البحوث السابقة حول علاقة المرأة بالتطرف العنيف فرضيات محملة بمفاهيم جندرية حول انكشاف المرأة أمام التطرف والتجنيد من قبل جماعات التطرف العنيف. وتكشف هذه البحوث السهولة المفترضة التي من خلالها يمكن إجبار المرأة على الالتحاق بجماعات متطرفة، كما تكشف أيضاً رغبتها في الزواج كعامل دفع وجذب رئيسي للالتحاق بالجماعات المتطرفة العنيفة. وهناك بالتأكيد أدلة على أنه وفي السياقات الجندرية العالية تفتقد النساء اللواتي يعتمدن على الرجل للحماية والمعيشة الخيار، إذ لا يمكن سوى الخضوع عندما يقوم أقربائهن الذكور بالالتحاق بجماعة متطرفة، والحق أن الكثير منهن تكون أكثر ضعفاً أمام الأساليب القسرية الجسدية مثل الاعتصاب أيضاً.¹⁴

وحتى في سياقات أقل خطورة مثل الأردن، يعتقد الخبراء بأن الضغط الممارس على المرأة لدفعها للامتثال واحترام قادة العائلة من الرجال قد يدفعها إلى التماسي مع اتجاهات اجتماعية عامة ومن ضمنها تلك التي تؤدي إلى التطرف.¹⁵ وهناك أدلة على أن النساء يتم استهدافهن لأغراض استراتيجية: فالافتراضات حول انعدام وجود الأهلية والمصادقية غالباً ما يجعلهن بعيدات عن الشكوك الأمنية، وهن أقل عرضة للاعتقال والشك بهن من قبل السلطات.¹⁶ وعلى أية حال فإنه من المفضل أن نفترض أن النساء غير قادرات على توظيف العنف للتعبير عن معتقداتهن أو أن مشاركتهن في جماعات متطرفة إرهابية هو أمر لا إرادي.¹⁷ فالأدلة تشير إلا أنه بينما تتعرض بعض النساء للضغوطات للانضمام لجماعة متطرفة، إلا أن كثيراً منهن -وقد يكن الأغلبية- يلتحقن بالجماعات المتطرفة العنيفة عن طيب خاطر.¹⁸ وبصرف النظر عما إذا تم دفعهن أو جذبهن، فإنه من الواضح أن النساء -وفي أغلب الأحيان الفتيات- يتطرفن ويتم تجنيدهن في هذه الجماعات.¹⁹

ووجدت البحوث الحديثة بأن هناك تبايناً جندياً بسيطاً، أو حتى عدم وجود تباين يذكر، في دوافع التطرف الرئيسية بين الرجال والنساء وأن مراحل عملية التطرف متشابهة بين الرجال والنساء على حد سواء، وأفضت دراسات في أفريقيا وأوروبا وفي غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى نتائج مشابهة.²⁰ واستنتجت إحدى الدراسات بأنه من المرجح كون السياق وليس الجندر، ما يفسر قرار الفرد للالتحاق بجماعة متطرفة. وهذا يعني أن استراتيجيات منع ومكافحة التطرف العنيف ينبغي أن تستهدف الرجال والنساء بشكل متوازن مع مراعاة تامة للأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية المحلية.²¹ على أية حال، وبينما تدفع نفس العوامل الرجال والنساء نحو التطرف فإن محركات التطرف تتمثل بشكل مختلف وهي في العادة مرافقة بشكل لصيق للأدوار الجندرية.

تفهم الجماعات المتطرفة هذه الفوارق البسيطة وتقوم بتكييف دعايتها وفقاً لذلك، وتتنوع أساليب تجنيد النساء بين الأساليب المباشرة عبر شبكة الانترنت أو خارج الشبكة، مثل أنظمة إرسال الرسائل المشفرة لتعزيز ونشر مفهوم الخلافة.²² وتستخدم مثل هذه الأساليب لغة معينة مثل وعود "الأخوة"، وتظهر النساء في أدوار رعاية الجنود، وتربية الأطفال الجدد في الخلافة.²³ وعلى سبيل المثال، استندت بروباغندا القاعدة على الآيات القرآنية التي تحض النساء على

¹⁴ UN Women Jordan, *Women and Violent Radicalization in Jordan*.

¹⁵ "The Role of Families Is Critical in Preventing Violent Extremism," Global Counterterrorism Forum, 2016.

¹⁶ Naureen Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai, *A Man's World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism*, (Washington, DC, New York, and London: Global Center on Cooperative Security, 2016).

¹⁷ نفس المصدر.

¹⁸ Jayne Huckerby, "Why Women Join ISIS," *Time*, 7 December 2015. <http://time.com/4138377/women-in-isis/>.

¹⁹ Aryn Baker, "How ISIS Is Recruiting Women from around the World," *Time*, 6 September 2014. <http://time.com/3276567/how-isis-is-recruiting-women-from-around-the-world/>

²⁰ نفس المصدر.

²¹ نفس المصدر.

²² Babatunde Taiwo, "Women and Violent Extremism in Somalia and the Horn of Africa: Background Note," UNWOMEN, 2017.

²³ Fink, Zeiger, and Bhulai, *A Man's World?*

دعم الرجال وتربية أطفالهن وتحثهن على الجهاد.²⁴ واستهدفت رسائل حركة طالبان أمهات الجنود الذين سقطوا في المعارك للاستفادة من مأساتهم لتأكيد عجز الدولة ولحشد الدعم لقضيتهم.²⁵

والواقع أن داعش كانت مؤثرة جداً في جذب النساء لها والادعاء أنها تقدم فرصة غير مسبوقه تاريخياً للعيش حياة إسلامية تقليدية.²⁶ ومع أن مشاركة المرأة في الجماعات الإرهابية كداعمة ومخططة وعاملة في الميدان ليس جديداً،²⁷ لكن دور المرأة في مثل هذه الجماعات تطور بشكل ملحوظ. فمثلاً وضّح تنظيم الشباب في الصومال بأنه ليس من الإسلام استعمال النساء كمقاتلات في الهجمات.²⁸ بينما استخدمت القاعدة أساليب محافظة من خلال حصر النساء للعب دور الزوجة والأم والمعلمة والعاملة المنزلية أو الجوارى المخصصات للجنس.²⁹ أما في السنوات الأخيرة اتسعت هذه الأدوار بشكل هام، وربما بسبب الخسائر الكبيرة في ميدان المعركة، إذ ازداد توظيف المرأة بشكل متزايد في أدوار عسكرية.³⁰ ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك ما قام به أبو بكر البغدادي بتعيين مقاتلة أنثى لقيادة كتيبة في شمال شرق سوريا عام 2016، وكذلك تأسيس لواء الخنساء النسائي في منطقة الرقة.³¹ وهناك ما يشير إلى أن داعش قررت بشكل فعال تبني سلوك مختلف إزاء المرأة، وقامت بالفعل بالاستثمار في أهلية النساء في المجالين الديني والميداني العمليتين.³² وأخيراً، فإن وسائل التواصل الاجتماعي المسيطر عليها سرّياً، علاوة على العلاقات الشخصية للنساء مع الشباب الصغار، سمح لهن بأن يصبحن مُجندات فاعلات وصاحبات تأثير وحاملات للرسالة.³³

فهل يمكن للمساواة الجندرية وتمكين المرأة أن يمنعا الراديكالية أو التطرف العنيف، أو يمكن لهما بأن يساعدا في كبح التطرف وإعادة تأهيل المقاتلين وتعزيز صمود المجتمعات في مواجهة التطرف؟ بالطبع، هناك دليل قوي بأن مشاركة النساء في قطاع الأمن كركيزة في مجتمعاتهن المحلية يمكن أن يفضي إلى تخفيض فعّال للعنف وفي منعه.³⁴ ووجد أن النساء يفهمن ديناميات المجتمع والنماذج الأيدولوجية والاتجاهات المسلكية بشكل أعمق من الرجال.³⁵ وتعد المرأة أيضاً كاتمة أسرار موثوقة، فالواعظات هن نقطة الاتصال الأولى للنساء من العائلات التي فيها ذكر متطرف حيث يستقون النصح والمشورة من الواعظات.

وتسعى الأمهات بشكل خاص للحصول على المساعدة من الواعظات ومن ناشطات المجتمع المدني المحليين.³⁶ وهن قادرات كالعادة على اكتشاف مؤشرات التطرف ومن ضمنها الغضب والقلق والعزلة،³⁷ ويمكن للنساء استخدام أدوارهن التقليدية لتشكيل القيم التي تعزز التسامح واللاعنف والصمود، أو لمساعدة الشباب المتطرف للتعامل مع التحديات.³⁸ وشكلت النساء القوة الرئيسية خلف عودة بعض المقاتلين الأردنيين من سوريا.³⁹ ومن الواضح أنه يجب أن يتم استهداف

²⁴ نفس المصدر.

²⁵ نفس المصدر.

²⁶ نفس المصدر.

²⁷ Naureen Chowdhury Fink, Rafia Barakat, and Liat Shetret, *The Roles of Women in Terrorism, Conflict and Violent Extremism* (Goschen, IN: Center on Global Counterterrorism Cooperation, April 2013).
http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2013/04/NCF_RB_LS_policybrief_1320.pdf

²⁸ Taiwo, "Women and Violent Extremism in Somalia."

²⁹ Fink, Zeiger, and Bhulai, *A Man's World?*

³⁰ نفس المصدر.

³¹ نفس المصدر.

³² محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، عاشقات الشهادة: تشكيلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية (عمان: مؤسسة فريديش إيبرت، 2017).

³³ Taiwo, "Women and Violent Extremism in Somalia."

³⁴ Security Council, "Wherever There Is Conflict, Women Must Be Part of the Solution," Security Council Told in Day-Long Debate Urging Their Inclusion in Restoring Fractured Societies," United Nations Media Coverage and Press Releases, 30 November 2012, www.un.org/press/en/2012/sc10840.doc.htm.

³⁵ انظر على سبيل المثال

UN Women Jordan, *Women and Violent Radicalization in Jordan*; Fink, Zeiger and Bhulai, *A Man's World?*

³⁶ تم توضيح هذا في 16 جلسة نقاشية مع نساء ونشطاء من المجتمع المدني وواعظات في أربع مدن في الأردن لدراسة غير منشورة.

³⁷ Anita Orav, Rosamund Shreeves, and Anja Radjenovic, with Sofia López, "Radicalisation and Counter-Radicalisation: A Gender Perspective," European Parliament Briefing, April 2016.

³⁸ Edit Schlaffer and Ulrich Kroppnigg, "Can Mothers Challenge Extremism?" Women Without Borders, 2015, http://www.women-without-borders.org/files/downloads/CAN_MOTHERS_CHALLENGE_EXTREMISM.pdf

³⁹ نيفين بندقي، "تجربة عينة من المقاتلين الأردنيين في الخارج: رسم خارطة الرحلة" (عمان: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، 2017).

المساواة بين الجنسين والتطرف في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا: "جنسنة" التطرف

النساء وبحذر من قبل صانعي سياسات منع ومكافحة التطرف، وبينغي أن تكون النساء في مركز تصميم وتنفيذ مثل هذه السياسات.

4 النساء في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

كانت مكانة المرأة تاريخياً في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا أداة مساومة سياسية ودينية، واستندت مكانة وحقوق النساء على رغبات من يصنعون القرار. وينبغي معالجة هذه الاحتياجات والالتفات لها لزيادة فاعلية وفرص نجاح جهود منع ومكافحة التطرف العنيف. ومن الممكن أيضاً الاستفادة من الخطاب المضاد للتطرف بحيث يتم تقديم سرديات تركز على تلاعب الجماعات المتطرفة العنيفة بالمرأة وإساءتها لها لخدمة أغراض هذه الجماعات وأهدافها السياسية.

ويمكن أخذ مؤشر الفجوة الجندرية العالمية كمثال على مصاعب المرأة في المنطقة، ففي عام 2016 شهد الإقليم أكبر فجوة في الأجور بين الجنسين عالمياً بنسبة بلغت 40 في المئة، ووفقاً للمعدلات الحالية فإننا نحتاج إلى 365 عاماً لردم هذه الفجوة.⁴⁰ وبينما تم دعم التعليم بشكل إيجابي، فما زال هناك عوائق قوية تحد من أدوار المرأة في المجال العام في السياسة والتوظيف. وأشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية لعام 2005 إلى أن "العائق الأهم لإقليم أكثر أمناً وازدهاراً هو نقص المشاركة الكاملة للمرأة في كل منحي من مناحي المجتمع وبشكل أخص في الاقتصاد".⁴¹ وبعد مرور أكثر من عقد على ذلك، ما زال الإقليم يمتلك أقل المعدلات عالمياً من حيث انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي.

من اللافت أن التوقعات الاجتماعية من المرأة محبطة، فقد وجدت دراسة حديثة أن "ثلاثي إلى أكثر من ثلاثة أرباع الرجال يدعمون فكرة أن الدور الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة هو أن تعتني بالمنزل" وأن "النساء عادة ما يتقبلن هذه الآراء الظالمة"⁴²، الأمر الذي يمكن أن يحد من رغبة النساء في الانخراط في مشاريع المساواة الجندرية. إلا أنه وبينما وجدت الدراسة بأن آراء الرجال المتعلقة بالأدوار الجندرية لا تختلف بشكل كبير بين الأجيال، "فالنساء الشابات يحملن آراءً عادلة أكثر من نظيرتهن الأكبر سناً، ويسعين للمساواة بشكل أكثر".⁴³ وبينما ادعى الرجال والنساء بأن المساواة الجندرية "ليست جزءاً من تقاليدنا وثقافتنا"، هناك ما يشير إلى رغبة متزايدة عند النساء الشابات للحصول على فرص أكثر عدالة، بصرف النظر عن تسمية ذلك مساواة جندرية أو غير ذلك.⁴⁴

علاوة على ذلك، فإن تمكين المرأة مُقَيّد بالظروف الاقتصادية والمنهجية، فاللامساواة الجندرية والفقر والبنى المؤسسية الضعيفة ترسخ بعضها البعض. وهناك فرص محدودة جداً للمرأة التي تعيش في فقر أو انعدام مساواة لتحقيق التمكين.⁴⁵ وحتى من دون النظرة الاجتماعية، فإن خيارات المرأة بالعمل والاستمرار بالتعليم أو حتى في ممارسة قرارات متعلقة بالصحة عادة ما تعتمد على مستوى الاستقلال الاقتصادي. وعلى نفس المنوال، فإن فرصة المرأة في الاشتباك والانخراط في الحياة العامة تقل مع غياب النظام التشاركي الخالي من المحسوبية والفساد. ولأن الجماعات المتطرفة العنيفة تطرح بديلاً حقيقياً، فهي بهذا المعنى تصبح نقطة جذب للنساء.

ولا بد من الأخذ بالحسبان تأثير الإسلام على حياة النساء في المنطقة. ومع ذلك، فإن الدين يُفسر دائماً من خلال منظور سياسي واجتماعي وثقافي معين. وعليه فهناك حاجة لحلول لمنع ومكافحة التطرف العنيف تتناسب مع السياق الاجتماعي والمعايير الجندرية، وتأخذ بعين الاعتبار كيف تؤثر المعايير الجندرية التقليدية والتوقعات الاجتماعية على حياة الرجال والنساء على السواء في المنطقة العربية والبلدان الإسلامية.

⁴⁰ World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report 2016* (Geneva: World Economic Forum, 2016), http://www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf

⁴¹ Dina H. Powell and Jane Kinninmont, *Women's Economic Empowerment in the Middle East and North Africa* (London: Chatham House, 6 July 2015), <https://www.chathamhouse.org/event/womens-economic-empowerment-middle-east-and-north-africa>

⁴² S. El Feki, B. Heilman, and G. Barker, *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)—Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine: Executive Summary* (Cairo and Washington, DC: UN Women and Promundo-US, 2017), 8, <https://imagesmena.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/05/IMAGES-MENA-Executive-Summary-EN-16May2017-web.pdf>.

⁴³ نفس المصدر.

⁴⁴ نفس المصدر.

⁴⁵ Nabila Kabeer, "Discussing Women's Empowerment—Theory and Practice," *Sida Studies*, no.3 (2000), 19, www.sida.se/contentassets/51142018c739462db123fc0ad6383c4d/discussing-womens-empowerment---theory-andpractice_1626.pdf.

ارتبط العنف ضد المرأة تقليدياً بالفقر، فالمرأة التي تحتل مرتبة متدنية على سلم الثراء تتعرض على الأرجح للإساءات الجسدية والعاطفية والجنسية،⁴⁶ والأطفال الذي ينشؤون في أجواء من العنف عادة ما يصبحون عنيفين في مراحل لاحقة من حياتهم.⁴⁷ ومع ذلك تكشف دراسات أجريت مؤخراً أن الرجال الذين حظوا بتعليم عالٍ هم أكثر عرضة لممارسة العنف على زوجاتهم وبناتهم ضمن إطار العنف الأسري، وأن النساء اللاتي حظين بتعليم أكثر هن أيضاً أكثر عرضة ليكن ضحايا لهذه الإساءات.⁴⁸ وبناء على ذلك فمن المستحيل أن نربط بين العنف المنزلي والفقر، وهو ذات الأمر الذي ينطبق عندما تتم المحاولة لربط الفقر بدعم الجماعات المتطرفة العنيفة. و عوضاً عن ذلك من المهم بمكان أن يتم التركيز على فهم كيف يكون العنف كتجسد "للحرمان النسبي" وضياح الهوية والظلم الاجتماعي والإحباطات الناتجة عن ذلك. وتعد هذه القضايا محركات متأصلة للتطرف العنيف؛ ولذلك فمن الواضح بأن الإحباطات الشخصية التي يمكن أن تزيد من البؤس والعنف هي مرتبطة بالمساواة الجندرية. وعليه فقد تكون النساء ضحايا العنف المنزلي أكثر قبولاً للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي قد تبدو بأنها توفر مخرجاً من الحياة المنزلية الراهنة، وبخاصة عندما تقدم البنى الاجتماعية والقانونية خيارات قليلة لهن.⁴⁹

وبالمحصلة فإن عدم تمكين المرأة في المنطقة يعود إلى تداخل عوامل بنوية وقانونية واجتماعية وثقافية. ويتعزز النقص في الحماية القانونية أيضاً في ضوء الممارسات التقليدية ضد المرأة والمعايير الاجتماعية التي تدعم الخنوع والنظام الأبوي.⁵⁰ وهذا بدوره يخلق فرصاً للمخالفات الحقوقية ويجعل من هذه المخالفات أمراً طبيعياً. وعلى نفس المنوال، فإن حقوق المرأة الاقتصادية لا تتوافق بشكل عام مع المفاهيم التقليدية حول دور المرأة. وهذا بدوره يخلق ظروفاً تعزز بعضها البعض وتقوم بتقييد مشاركة المرأة في سوق العمل؛ ما يعود بالسلبية على المجتمع بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص. والواقع أنه ومن دون تمثيل حقيقي للمرأة في القوى العاملة وخاصة في المناصب القيادية فإنه لن يكون بمقدور النساء مقاومة القيود البنوية التي تحافظ على الوضع الراهن، مثل الحاجة إلى منظومة مواصلات معقولة الثمن ومقبولة من المجتمع، إضافة إلى حقوق العناية بالطفل وحقوق الأمومة والحماية من التحرش في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة القوى العاملة القليلة تمنع تراكم الثروة بما له من أثر سلبي على قدرة المرأة في أن تكون فاعلاً مستقلاً في البيت وفي الحياة العامة. ومن شأن هذا المزيج أن يجعل المرأة تشعر بالتعاسة كما هو الحال في تأثير البطالة الكبيرة والفساد على الشباب. وفي الحالتين، فإن الأفراد يصبحون مهمشين وخانعين بشكل متزايد لبروبغاندا ودعاية الجماعات التي تبدو وكأنها توفر حياة وغرضاً بديلاً.

⁴⁶ Paul Prettitore, "Poverty and Legal Problems in Jordan: Defining the Relationship," World Bank MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series, no. 150 (September 2015), <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/QN150.pdf>

⁴⁷ El Feki, Heilman, and Barker, *Understanding Masculinities*.

⁴⁸ نفس المصدر.

⁴⁹ UN Women Jordan, *Women and Violent Radicalisation in Jordan*.

⁵⁰ Annalisa Bezzi, *Women and The Law in Jordan: Islam as a Path to Reform* (Amman: WANA Institute and Friedrich-Ebert-Stiftung, October 2016), <http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/WLE%20-%20OCT%2031%20-%20FULL%20PDF%20.pdf>.

5 ضعف تمكين المرأة في الأردن

لطالما ارتبط الأردن بالقانون العشائري الأردني والذي يمكن التقاطه في المناطق ذات الحضور العشائري الكبير. ويتم تطبيق وتنفيذ قوانين العشيرة اجتماعياً في مناطق محددة بشكل غير رسمي. وهناك من ينظر للمرأة كغرض لا يمكن مسه، إذ تُمثل المرأة الشرف كما هو الحال مع الأرض. ولذلك فإن الأدوار المخصصة للرجال والنساء متجزرة في نسيج المجتمع من خلال القانون العشائري، إضافة إلى الثقافة الدينية. وعليه فإن مكانة المرأة ابتليت بأشكال مختلفة من التهميش، وهناك طرق متعددة للقمع - منها ما هو ظاهر ومنها ما هو خفي- تُحبط في المحصلة النهائية بقوة مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية. ومع أن المرأة تبدو في موقع المسؤولية، إلا أنه وفي نهاية المطاف غالباً ما يكون الرجال في موقع السيطرة اجتماعياً وقانونياً. وعلى سبيل المثال، فللنساء دور غالب في تربية الأطفال لكن وفي أغلب الحالات فإن للرجل "الكلمة النهائية" في المسائل المنزلية. والعنف القائم على الجندر هو مسألة قديمة في الأردن. وبخلاف التحرش اليومي الذي تواجهه النساء في الشوارع، هناك جرائم أخرى مثل الاعتداء والاعتصاب والعنف المنزلي⁵¹ وجرائم الشرف والتحرش بالأطفال.⁵²

بشكل عام، لا يمكن اعتبار الإطار القانوني الأردني داعماً لحقوق المرأة، وهذا يمتد ليشمل الإرث والزواج والعنف الأسري.⁵³ هناك بعض التقدم في إيجاد مجتمع أكثر أمناً للمرأة، فمثلاً ربما أثرت الاحتجاجات أمام مبنى البرلمان الأردني في الأول من تموز/ يوليو 2017 على القرار النهائي لإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات. فالمادة المثيرة للجدل كانت تسمح للمغتصب بأن يتزوج من الضحية بعد موافقتها حتى يتجنب العقوبة.⁵⁴ وكانت هناك حاجة ماسة لإلغاء هذه المادة، مع أن الوقت فقط سيخبرنا عن أثر ذلك على السلوك على الأرض، وعلى الأرجح أن يستفيد من القرار طبقات اجتماعية-اقتصادية محدودة. وبما أن الهيمنة الذكورية متجزرة في النظام القضائي، فإن إلغاء المادة سيغني القليل للذين يعيشون في المناطق الريفية المحرومة والتي لا يطبق فيها القانون بشكل كامل.

ومع أن هناك تطورات في المجال القانوني، هناك أيضاً ذكريات مؤلمة للاخفاقات المستمرة، فخلال الأشهر الأولى من عام 2017 تم تسجيل سبع حالات قتل نساء في قضايا عنف مرتبطة بالجندر.⁵⁵ وربما يكون العدد الحقيقي للجرائم أكثر من ذلك. وهناك تساهل غالباً ما يظهر مع مثل هذه المسائل مثل جرائم الشرف والذي يعاقب عليه القاتل بعقوبة مخففة. ووفقاً ليارا الوزير فإن "المادة 340 من قانون العقوبات الأردني يخفف من العقوبة إذا ما قام الرجل بقتل أو مهاجمة أنثى من الأقرباء في حال ارتكابها الزنى". وهذا الأمر عولج أيضاً تحت المادة رقم 98 من قانون العقوبات والتي تخفف من العقوبة للقاتل إذا كان القاتل في حالة فورة دم.⁵⁶ وتذكر هذه القوانين لحالة المرأة الاجتماعية كأشياء تمتلك. ولا غرابة في ضوء هذه الحالة في أن تتقبل بعض النساء الوعود بحياة أكثر استقلالية وتمكين في ظل الجماعات المتطرفة العنيفة أو غيرهم.

⁵¹ Nadine Sayegh, Challenges to an Integrated CVE and Human Security Approach in Jordan (Amman: WANA Institute, 2017), 14–15

⁵² للمزيد من التفاصيل حول الجرائم ضد الأطفال، انظر:

Jordan River Foundation, <http://jordanriver.jo/?q=content/jrcsp/overview>. For details on male and female dynamics and intimate partner violence, see Diab M. Al-Badayneh, "Violence Against Women In Jordan," Journal Of Family Violence 27 no. 5 (2012): 369–79; Rana Hussein, "Only 3% Of Gender-Based Violence Victims Would Seek Police Help— Study," Jordan Times, 28 February 2016, www.jordantimes.com/news/local/only-3-gender-based-violence-victims-would-see-policehelp-%E2%80%94-study.

⁵³ Khetam Malkawi, "Personal Status Law among World's 'Highly Discriminatory' Laws against Women," Jordan Times, 5 May 2015, www.jordantimes.com/news/local/personal-status-law-among-world%E2%80%99s-highly-discriminatory%E2%80%99-laws-againstwomen%E2%80%99.

⁵⁴ من الجدير ملاحظة بأن البحث الجديد يكشف بأن الكثير من قوانين زواج المعتصبات وضع وتقرر من قبل القوى الاستعمارية وتحديداً فرنسا، للمزيد انظر: "Rape Laws Aren't Part of Islam, but Colonialism: Study," *Telesur*, 3 August 2017. <https://www.telesurtv.net/english/news/Rape-Laws-Arent-Part-of-Islam-but-Colonialism-Study-20170803-0024.html>.

⁵⁵ "Seven Murdered in Gender-Based Violence in 2017," *Jordan Times*, 11 April 2017. <http://www.jordantimes.com/news/local/seven-murdered-gender-based-violence-2017>.

⁵⁶ Yara al-Wazir, "Jordan Abolishes Rape Law, It Must Follow Suit with Honor Killing Law," *Al Arabiya English*, 30 April 2017.

وتشكل عدم قدرة الأمهات على منح الجنسية لأبنائهن مؤشراً مستقلاً لوضع المرأة الأقل من الرجل في الأردن. وبينما يمكن أن يكون هذا لأسباب سياسية،⁵⁷ فالواقع يبقى أن الأم لا يسمح لها بأن تشارك هويتها الوطنية لأنها أنثى. وهذا من شأنه أن يغذي مشاعر التهميش والإقصاء لدى النساء ويساهم في رفع جاذبية الدعوات التي توجه للمرأة من قبل داعش للمساعدة في بناء خلافة إسلامية مثالية.

وتم تسليط الضوء في دراسة سابقة على ثلاثة عوامل قد تؤثر على تطرف النساء وهي: "الواجبات الدينية، والبحث عن بدائل للبيئة القمعية التي تعيش بها النساء، والانتقام."⁵⁸ إذ تعبر بعض النساء أن من واجبهن الديني طاعة تعليمات أزواجهن، وهذا يتضمن اللحاق بهم إلى سوريا للجهاد إذا ما طلب منهن ذلك.⁵⁹ وبالنسبة لبعض النساء اللواتي يعشن حياة محدودة لا يوجد فيها مخرجاً للهروب سوى الانتحار فإن الالتحاق بجماعة متطرفة تحت مفهوم مُضلل ومغلوط للجهاد قد يبدو طريقاً مقبولاً للتدمير الذاتي.⁶⁰ وعليه فإنه من الواضح بأن الاحباط والبؤس للأنثى بسبب الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة هو مشابه مع حال الرجال في الأردن، وربما أكثر حدة أيضاً بسبب القيود الاجتماعية المتزايدة. وعلاوة على ذلك، فالنساء وعلى وجه التحديد اللاجئات السوريات اللواتي فقدن أفراداً من أسرهن يذكرن الانتقام كسبب للالتحاق بالجماعات المتطرفة أكثر مما يقوم بذلك الرجال.⁶¹

⁵⁷ هناك تشابه بين الأردن ولبنان في هذا المجال، والعديد من المصادر قالت بأن قلق السلطات حول منح الجنسية للأطفال والأزواج للخوف من اختلال السلطة والميزان الديمغرافي. للمزيد انظر:

Elisa Oddone, "Jordanian Progeny Gain Ground in Nationality Fight," *Al Jazeera*, 5 May 2015
<https://www.aljazeera.com/news/2015/05/jordanian-progeny-gain-ground-nationality-fight-150504100629097.html>

⁵⁸ نيفين بندقجي، كيم ويلكنسون ولين اغابي"عالقون بين خيارات هدامة.. محركات التطرف المؤثرة على الشباب في الأردن". (عمان: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، 2017).
<http://wanainstitute.org/ar/publication/trapped-between-destructive-choices-radicalisation-drivers-affecting-youth-jordan>

⁵⁹ نفس المصدر، 8.

⁶⁰ نفس المصدر، 8.

⁶¹ نفس المصدر، 19.

6 خاتمة

تركز أدبيات التنمية الإنسانية على أن تمكين المرأة يفضي إلى ارتفاع في الازدهار الاقتصادي، وعليه فإن تمكين المرأة يعود بالنفع على المجتمع وعلى البلد وعلى الأفراد. وقد تم توحيد محتوى تمكين المرأة من قبل الجهات المانحة والجهات التنفيذية المختلفة، ويتكون هذا المحتوى في العادة من قدرة النساء في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضائي بمعزل عن ضغط وتأثير غير مبرر من الذين يحيطون بهن. وعلى الرغم من المنطق الذي يشجع ذلك، فإن العوائق تتجذر عندما لا يكون لدى أصحاب القرار الاهتمام الكبير في تغيير الوضع القائم، أو عندما يرون مثل هذا التغيير كتهديد لسلطاتهم. وهذه العوائق قوية بشكل خاص في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، إذ إن القيم القبلية المتعلقة بالشرف والعيب ترسخت بفعل التقاليد الدينية وأصبح ينظر إليها كركيزة أساسية في النسيج الأخلاقي للمجتمع.

وتقدم الحالة في الأردن تحولاً مشجعاً يجري في بعض مناح المساواة الجندرية في قضايا مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتنامي النزعة لإلغاء قانون "زواج المُغتصب" غير أن هنالك معدلات مقلقة من العنف الجندري والعنف الأسري والتهميش السياسي ونقص الحقوق القانونية للمرأة. وهناك نقص في برامج الأمن الإنساني المناسبة لمعالجة مثل هذه القضايا، وعادة ما يقع دعم ضحايا الظلم الجندري على كاهل جماعات غير رسمية أو المنظمات غير الحكومية.

تواجه النساء الكثير من الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية تماماً مثل الرجال، وفي بعض الحالات أكثر من الرجال. لذلك من غير المفاجئ بأن النساء يتأثرن أيضاً بدوافع التطرف. من دون شك، تعتبر النساء أكثر عرضة للضغوطات الجنسية والاقتصادية والجسدية، ومع ذلك هناك ما يشير إلى أن النساء ينجذبن للجماعات المتطرفة العنيفة كتعبير عن إرداتهن الحرة وليس نتيجة للإجبار أو الخداع. وتستفيد هذه الجماعات من هذه المواضيع التقليدية وتقدم حياة ذات معنى وفيها تقوى للمجندين من الرجال والنساء بالإضافة إلى الحرية التي قد لا تكون متوفرة في البيت. وتقدم بروباغندا الجماعات المتطرفة العنيفة وعياً متوازناً حول كيف تتأثر النساء بعوامل الدفع وال جذب، والصعوبات المستمرة والقيود والضغوطات التي توجهها النساء في مجتمعاتهن. لذلك فمن الملح أن تتناسب برامج منع ومكافحة التطرف العنيف مع ذلك، وسيكون من الخطأ الاستمرار في صياغة السياسات من دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان ككل، وليس احتياجات الرجال فقط في مكافحة التطرف العنيف.



www.wanainstitute.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | info@wanainstitute.org

www.wanainstitute.org